بلا توصيف .. بلا نقابة .. وبلا مبادرات :

الإعلاميون .. من أحلام الكادر إلى مقصلة قانون الأجور

احمد غيلان

مشروع الكادر الإعلامي ذهب مع الريح .. بعد جدل استمر لعدة سنوات حتى كاد المشروع .. طيب الله ثراه .. يحظى بإجماع الوسط الإعلامي وقيادات المؤسسات الإعلامية الحكومية وقيادة وزارة الإعلام وكذلك بعض المتعاطفين من الوزراء وأعضاء البرلمان ، وبقيت العثرة التي وقفت أمام تنفيذ المشروع وتحقيق حلم الزملاء والزميلات في الوسط الإعلامي هي عدم وجود (توصيف وظيفي) .

وحين وصلنا إلى هذه النقطة التي تصلبت عندها مواقف الحكومة كان الجميع ينتظر المبادرة من أي طرف لإعداد تصور أو مشروع توصيف وظيفي للعاملين في المؤسسات الإعلامية الحكومية .. لكن هذه المبادرة لم تأت من أحد .. وظل الجميع ينتظر الجميع .

وإلى ما قبل المؤتمر العام الثالث لنقابة الصحفيين (فبراير ٢٠٠٤م) كانت النقابة تضع هذا الموضوع ضمن قائمة مفردات الخطاب الإعلامي المناسباتي ، وكانت ثمة أطروحات وأفكار بأن تتبنى النقابة مشروعاً للتوصيف الوظيفي ولو من باب المناورة .. غير أن مثل تلك الأفكار ظلت قيد التشاور ولم تتحول إلى مشروع عملي .

ومنذ انعقاد المؤتمر العام الثالث غاب مشروع الكادر الإعلامي والتوصيف الوظيفي مع كثير من القضايا المهمة والمصيرية والإستراتيجية التي غابت عن اهتمامات قيادة النقابة الجديدة التي أحلت القضايا الهامشية محل كثير من القضايا الجوهرية التي إن جاء أحد على ذكرها في خطاب أو تصريح أو فعالية فليس الا للمزايدة ليس إلا .. وهاهو العمر الافتراضي لمجلس النقابة يوشك على الانتهاء دون أن نشهد جهداً أو مبادرة أو فعلا يستحق الذكر ، ليس فيما يتعلق بكادر الإعلاميين والتوصيف الوظيفي وحسب ، بل وفي كل قضايانا الإعلامية .

الجديد الذي يمكن إضافته إلى الرصيد السيئ لقيادة نقابتنا قبل أن تغادر أنها تخلت عن زملاء وزميلات المهنة الموظفين في المؤسسات الإعلامية الحكومية ، ولم تسجل موقفاً محترما إزاء الظلم الواقع عليهم جراء تنفيذ قانون وإستراتيجية الأجور ، الذي لم يعط للصحفيين والعاملين في الإعلام أية امتيازات كما هو الحال بالنسبة للتربويين وأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من الفئات الوظيفية التي استطاعت أن تنتزع حقوقها بجهود حثيثة ومشهودة من نقاباتها المهنية وقيادات المؤسسات والجهات التي تعمل فيها .. ثم بوجود القوانين الخاصة بهذه المهن والتي اعتمدت كمقاييس لمنح بدل طبيعة عمل وفقاً للتوصيفات الوظيفية التي تضمنتها تلك القوانين الخاصة .

اليوم وبعد مرور عامين تقريباً على صدور قانون الأجور وما يقارب العام على بدء تنفيذ واعتماد وصرف بدل طبيعة عمل لبعض موظفي الدولة تبدو كل المؤشرات أن الزملاء والزميلات الموظفين في المؤسسات الإعلامية الحكومية لن يحصلوا على أية امتيازات ، وأن بدل طبيعة عمل سوف يمنح لهم بالتساوي مع أي موظف حكومي في أي مرفق آخر مالم تكن هناك مبادرات وجهود وتحركات تسبق المفاجأة يعلم البعض من الزملاء والزميلات وخاصة قيادات المؤسسات الإعلامية أنها قادمة .

نعلم ويعلم كل الزملاء والزميلات أن مهنتنا بلا قانون وبلا توصيف .. وأن قيادة نقابتنا غير آبهة بموظفي المؤسسات الإعلامية الحكومية .. ليس لأن غالبية مجلس النقابة ليسوا موظفين في مؤسسات إعلامية حكومية وحسب ، بل ولأن بعض أعضاء المجلس يعتبرون موظفي الإعلام الحكومي خصوماً سياسيين .. نعلم كل هذا ونعلم أيضاً أن المعنيين بتنفيذ قانون الأجور في المالية والخدمة المدنية لن يتعاطوا مع أية مطالب فردية أو جهود غير منظمة وغير مقوننة ، ورغم ذلك لم نلمس أية جهود أومبادرات لا من قبل الحكومة ولا من قبل الزملاء والزميلات المعنيين وأصحاب الحق ، ولا حتى من قبل قيادات المؤسسات الإعلامية الحكومية التي تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية المطالبة بحقوق موظفي المؤسسات التي تقودها وتدير أعمالها .

إن قراءة سريعة لمؤشرات مشاريع التعديلات المرتقبة لقانون الصحافة والمطبوعات وكذلك الموقف السلبي المخزي لنقابة الصحفيين لاتنبئ بأية مبادرة قادمة لا للتوصيف الوظيفي للإعلاميين ولا لتفادي المفاجأة التي تحضرها لنا وزارتا المالية والخدمة المدنية فيما يتعلق ببدل طبيعة العمل .. باستثناء مبادرة قرأنا عنها من قبل معالي وزير الإعلام في اجتماع انعقد يوم الأحد الماضي للجنة هيكلة مؤسسة الثورة للصحافة ، أكد فيه معالي الوزير – وفقا لصحيفة الثورة – أن مشروع هيكلة مؤسسة الثورة سوف يتضمن توصيفاً وظيفياً ، وليس لدي تفاصيل عما إذا كانت المبادرة أو التوجهات التي جرى الحديث عنها تخص مؤسسة الثورة وحدها أم تشمل كل المؤسسات الإعلامية .. ؟

وعلى أية حال نأمل أن تكون المبادرة والتوجهات شاملة ، وأن لم تكن كذلك فلابد من توسيع إطارها على مستوى كافة المؤسسات الإعلامية ، وهو ما يتطلب جهوداً ومبادرات جادة وتحركات عملية ملموسة من قبل قيادات المؤسسات ذاتها إلى جانب قيادة الوزارة لإخراج مثل هذه المبادرة إلى حيز الوجود لتكون المخرج الحقيقي لمأزق بدلات طبيعة العمل الحل المناسب لمشكلة مشروع الكادر الإعلامي المنتقل إلى رحمة الله ..؟!

المرأة .. والقوة الناعمة !

أمين الوائلي

أحدهم طلب إجازة مفتوحة بدون راتب ، والآخر استقال .. لماذا ؟

بمجرد وصول الخبر – عبر الفاكس – بتعيين امرأة في منصب المدير العام الجديد ، لم يستغرق الاثنان وقتاً طويلاً للتفكير ومراجعة ما عزما على اتخاذه من قرار بشأن الوظيفة والاستمرار في العمل من عدمه تحت إمرة وإدارة " مكلف " !!

لا افهم كيف واتتهما العبقرية (..) ليفعلا ذلك ، ولن افهم مطلقاً لماذا يستنكف معشر الرجال .. أو لنقل بعضهم – من العمل الوظيفي تحت إمرة وإدارة امرأة ؟!!

تصوروا أن المرأة التي جاءت بنا إلى الحياة والعالم هي التي تتعرض لأبشع نزعات وأساليب الإقصاء الذكوري ، وأن فينا من الرجال من يستكثر عليها المجيء بقرار مستحق تسنده الكفاءة والقدرة إلى إدارة وقيادة مرفق وظيفي وإدارة حكومية أو أهلية !!

يحلو للبعض أن يتذرع بحجج وتبريرات مؤسفة ، ويعيدها إلى الدين والنص الديني ، على اعتبار أن المرأة غير مؤهلة ولايجوز توليتها ، سواء الولاية العامة أو النوعية والخاصة !

والحقيقة أن هذه الأغلوطة ، كانت ولاتزال ، واحدة من أسوأ سيئات الجهل بالدين ، وتجيير النص لحسابات ذكورية ، لا علاقة لها بمقاصد العقيدة والتشريع .

وفي أحوال متشابهة ، تقريباً ، ينشأ الخطأ في الحكم والاستشهاد ، عن الخطأ الأول في الخلط بين الدين والنص الديني ومقاصده الحقة من جهة ، وبين الفهم الشخصي والتفسير الخاص الذي يكونه الأفراد حول النص وأدبيات التشريع الديني المعروفة ، وحين يستدل أصحاب التشدد ضد المرأة ، بعبارات عامة ومجزوءة عن سياقها الموضوعي واللغوي والإخباري في النص الديني ، فإنهم إنما يؤكدون جهلهم وتحالفهم الأبدي مع تابوهات " اللاهوت الذكوري " المسافر منذ اقتتل إبنا " آدم " عليه السلام لأجل الفوز بالمرأة والسيطرة عليها كغنيمة " أو فريسة .

كانت امرأة فاضلة تقوم على إعالة أسرتها المكونة من خمسة أطفال ، زوجها المقعد سادسهم .. وخلال ذلك تواصل دراستها الجامعية في تسطير عملي لانموذج المرأة المناضلة التي تشرف مجتمعها ويتشرف بها الرجال .

بعد تخرجها حصلت عل درجة وظيفية في مؤسسة حكومية ، وخلال أسابيع معدودة كانت تقدم استقالتها من العمل الجديد ، الذي سعت إليه بجد وكد وسهرت لأجله طويلا .. استقالت رغم حاجتها وأسرتها الكبيرة والفقيرة للمردود الرمزي الذي توفره الوظيفة ، والسبب أنها ووجهت بحملة مسعورة من التشهير والإزدراء ونصب المكائد .. لانها ادات ظهرها للاهوتية الذكورة الصنمية !!

استطاعت المرأة ، بالرغم من جميع الصعاب والتحديات أن تخترق طريقها إلى إثبات الذات وخدمة المجتمع .. وقدمت نماذج جد مشرفة ، أحرجت الكثير من الرجال في هذا الميدان .

وعلى المرأة أن تعتز بما حققت .. وأن تمتلك ثقتها كاملة لتحطم أسوار الوهم المحيط والجهجعة الذكورية التي انهزمت وتحاول الأن أن تهزم النساء .

لا تنهزمن .. فأنتن القوة .. وإن كانت ناعمة : شكراً لأنكن تبتسمن .

التفكير النقدي... طريق الخلاص

"عليّ أن أنقل ما قيل لي، لكن لا أراني ملزما بتصديق كل ما قيل لي ."
المؤرخ الإغريقي الشهير "هيرودوتس"

فهد راشد المطيري

ليس من المستغرب أن تصدر هذه الروح النقدية من كاتب إغريقي ينتمي إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ففي ذلك العصر، عصر سقراط و تلميذه أفلاطون، كانت مخاطبة العقول هي السمة البارزة لتلك النزاعات الفكرية التي لا احتكام فيها إلا للعقل الإنساني وحده. في دفاعه عن نفسه أمام قضاته، يقول سقراط:

إن الحياة التي لا نضعها قيد الاختبار لا تستحق أن نعيشها"، ولم يكن ذلك الاختبار سوى التفكير النقدي. كان للإغريق آلهة بعدد حبات الرمال، وكان لكل إله ميدان يقع ضمن اختصاصه، فهذا إله الحرب، و ذاك إله التجارة، و الآخر إله الزراعة. وهذه التشكيلة الإلهية تشترك في وظيفة واحدة: تقديم تفسير للظواهر الطبيعية والأحداث التاريخية. مع بداية القرن الخامس قبل الميلاد، برز جيل جديد يبشر بعهد جديد، فهو وإن لم يهاجم معتقدات المجتمع الأثيني من حيث الإيمان بوجود آلهة، إلا أنه قلص من فكرة الاعتماد على الآلهة لتقديم تفسير لكل شيء، وساهم في إرساء قواعد التفكير المنظم الذي أدى لاحقا إلى وضع أسس علم المنطق على يد أرسطو. لكن ماذا نعني تحديدا بمفهوم "التفكير النقدي"؟ وهل نحن في حاجة إليه؟

التفكير النقدي هو نشاط عقلي يتصف بالتنظيم وتحكمه قوانين مجردة مثل قوانين الاستدلال و الاستنتاج. والهدف منه هو اختبار صحة أية معلومة يستقيها الفرد من محيطه الخارجي، وفي حالة اجتياز هذا الاختبار تنتقل هذه المعلومة لتكوّن جزءا من نظرة الفرد للعالم من حوله. لهذا السبب بالذات فإن التفكير النقدي هو المسؤول عن تكوين نظرة متناسقة ومتماسكة للعالم الخارجي من حولنا. ليس المقصود بطبيعة الحال تطبيق الشك الديكارتي بطريقة حرفية، فهذا المذهب في الشك مستحيل من الناحية العملية وذلك باعتراف ديكارت نفسه. وهو أيضا مستحيل من الناحية النظرية.

ذلك أن الشك في أية معرفة مكتسبة يتضمن وجوداً مسبقاً لمعيار من المعرفة الأولية نستطيع من خلاله تقييم هذا الشك. إنما المقصود هو محاولة إخضاع أكبر قدر من المعلومات المكتسبة لاختبار التفكير النقدي، وعلى الأخص تلك التي لها علاقة بقرار مصيري أو أثر بالغ على حياة الفرد.

إن تكوين نظرة للعالم من حولنا يعتمد في الأساس على تلقي معلومات أولية عن هذا العالم وتخزينها في الذاكرة. وعملية التلقي هذه اتخذت أشكالا مختلفة حسب مراحل تطور العنصر البشري. في مرحلة أولية، كان الإنسان البدائي يعتمد على حواسه الخمس في جمع المعلومات الأولية حول المحيط الخارجي الذي هو جزء منه، ومع نشوء اللغة في مرحلة لاحقة، أصبح الإنسان قادرا على التعبير عن هذه الصورة الأذهنية للعالم الخارجي ونقلها أيضا لبني جنسه. لاحظ أن عملية نقل الصورة من إنسان إلى إنسان تتضمن أيضا فكرة أننا لم نعد نعتمد فقط على حواسنا الخمس في تكوين نظرتنا الخاصة للعالم من حولنا، فاللغة ذاتها أصبحت أداة إضافية لتكوين هذه الصورة.. نشوء اللغة كأداة اتصال، عن طريق التخاطب أولا، ثم عن طريق الكتابة و القراءة لاحقا، ساهم في توسيع مدى نظرة الإنسان لصورة العالم من حوله. لكن الإنسان لم يكن ليكتفي بعطايا الطبيعة وهباتها، فحاول أن يبحث عن طرق أخرى لفهم هذه الطبيعة وتكوين صورة أكثر وضوحا عنها. و كانت أولى الطرق الجادة للوصول إلى هذا الهدف هي معالجة القصور الطبيعي في حواسه الخمس، فأنتج المجهر، والهاتف، وصولا إلى أحدث المخترعات التقنية في عصرنا الحاضر. من هنا نستنتج أن هناك علاقة تناسب طردي بين مقدار الأدوات التي نعتمد عليها في تكوين نظرتنا للعالم من حولنا، وبين حجم هذه الصورة ذاتها و مدى اتساعها. لكن ما مدى أهمية التفكير النقدي في تشكيل نظرتنا للعالم المحيط بنا؟

كي نجيب عن هذا السؤال بطريقة مرضية، يكفي فقط أن نتخيل غياب ملكة التفكير النقدي وأثر هذا الغياب على حياة الفرد ونظرته للعالم من حوله. أدق تشبيه كوصف لهذه الحالة سمعته من زميل دراسة حين قال: "العقل المحروم من التفكير النقدي أشبه بجهاز كمبيوتر ليس فيه برنامج مضاد للفيروسات، فهو عندئذ يصبح معرضا لاستقبال كم هائل من المعلومات دون أدنى اختبار لسلامة هذه المعلومات"! إن أقوالنا وأفعالنا والقرارات التي نتخذها في حياتنا تعتمد كلها على الصورة التي في أذهاننا للمحيط الخارجي. لذا فإن التأكد من سلامة هذه الصورة هي عملية في غاية الأهمية، وليس هناك سلاح أكثر فعالية من سلاح التفكير النقدي لتحقيق هذا الغرض.

غياب العقل يؤدي إلى سلسلة طويلة من ألوان الاستعباد: أنت عبد للشهوات لأنك لا تملك عقلا يمكنك من السيطرة عليها، وأنت عبد للنظام السياسي لأنك لا تمتلك الأدوات النقدية التي تختبر من خلالها مشروعية هذا النظام، وأنت عبد للنظام الاجتماعي لأنك تفتقر إلى طريقة منطقية لتحليل العادات و التقاليد التي اكتسبتها بالوراثة، وأنت عبد لنظام أيديولوجي لأنك لا تملك الجرأة على وضع هذا النظام تحت مجهر التفكير النقدي، وأنت عبد للاستهلاك و جشع التجار لأنك تفتقد إلى معيار منطقي تحدد من خلاله احتياجاتك الضرورية!

كن أسيرا للعقل، فهو الوحيد إن استعبدك حرّرك!

كاتب كويتي

«المذهب» الأوروبي

مشاري الذايدي
Ameenlol@maktoob.com

ساركوزي، الشاب قياسا بـ«عتاولة الديغوليين»، مثير للاهتمام في جوانب كثيرة، غير أن ما يشد في مسيرته الحافلة، القصيرة في عالم السياسة الفرنسي، هو مواقفه الجريئة، أو قل الهجومية، حول مشكلات الهجرة والمهاجرين.

الرجل هو الذي أطلق مصطلح «الإسلام الفرنسيش قاصدا بذلك أن يوجد مسلمو فرنسا نموذجا خاصا بهم لا يخضع لقراءات وتفسيرات للإسلام آتية من الخارج.

قال ذلك أثناء توليه حقيبة الداخلية، حينما كان يحضر اجتماعا لاتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا في ابريل ٢٠٠٣. وهو من أجل ذلك «ابتدع» مجلس الديانة الإسلامية في فرنسا، من اجل حصر مرجعية المسلمين الفرنسيين في جهة واحدة.

كانت علاقته بالمسلمين المهاجرين جيدة، فقد نظر إلى خطواته باعتبارها مسعى حميدا باتجاه إنصاف المسلمين، وتطبيع حضورهم، خصوصا انه هو ابن مهاجر مجري.

لكن صورة ساركوزي بدأت بالتجهم، خصوصا بعد تصريحاته الشهيرة التي قالها بعد حوادث شغب الضواحي الباريسية (خريف ٢٠٠٥) عن «حثالات فرنسا»، وقبلها طبعا مشكلة منع الحجاب في المدارس.

وضع المسلمين الفرنسيين، الذين يقدر عددهم رسميا بحوالي ٦ ملايين، ويقدره المسلمون بحوالي ١٠ ملايين، هو وضع ساخن، ومشكلاتهم تشكل منطقة تجاذب بين مرشحي الرئاسة الفرنسية، ورغم أن المتوقع هو ذهاب أصوات عرب فرنسا ومسلميها لصالح اليسارية رويال، الأمر الذي انتبه له حزبها فبدأ بالتودد للمسلمين والمهاجرين، إلا أن رويال لم تسلم من النقد والنقمة بعد تصريحاتها المعارضة للحجاب أخيرا.

ما يهمنا هنا في هذا السياق، ليس مصير انتخابات الرئاسة، ما يهمنا هو تناول مشكلة «الإسلام الفرنسي» أو «الإسلام الأوروبي» بشكل عام، والأخير «الإسلام الأوروبي» هو مصطلح روجه وتحمس له المفكر السويسري من أصل مصري، وحفيد مؤسس الإخوان المسلمين حسن البنا، أعني المفكر طارق رمضان.

ساركوزي ليس أول سياسي أوروبي يدعو إلى إيجاد نموذج إسلامي خاص بمسلمي أوروبا، خصوصا ان هؤلاء المهاجرين المسلمين أصبحوا الآن أوروبيين بالجيل الثالث، ويشكلون نسبة كبيرة في أوروبا، وهناك تقديرات تتحدث عن حوالي ٢٤ مليون مواطن مسلم في دول أوروبا الغربية فقط، ناهيك من أوروبا كلها.

فهل تؤثر حقيقة وجود هؤلاء المسلمين، الذين وصلوا الى الجيل الثالث، أو الرابع حتى، على كيفية فهمهم للإسلام، وهل يتأثر الفهم للإسلام بالمحيط المكاني والظرف الزماني؟

هذه أسئلة حقيقية وليست ترفيهية، ولا اعتقد أن أحدا يقول بوجوب سعي مسلمي أوروبا، ولنقل فرنسا مثلا، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وفرض الضوابط المطلوبة في الملابس والنمط الاجتماعي، فكل الإسلاميين، ولا أقول المسلمين فقط، كل الإسلاميين (إلا القاعدة)، كل يقرون بأنه لا يجب على مسلمي أوروبا السعي لتطبيق الشريعة الإسلامية، ونحن نعرف أن مطلب إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة هو جوهر الجواهر بالنسبة للخطاب الإسلامي السياسي، فلماذا أصبح في حالة مسلمي أوروبا أمرا ملغى ومهملا ؟! ببساطة لأنهم: مسلمون في أوروبا !

الغرض من هذه المقدمة هو أنني كنت أشاهد الشيخ يوسف القرضاوي في حلقته الأخيرة من برنامجه العتيد «الشريعة والحياة» في قناة «الجزيرة»، وكان يرد بحماسة على فكرة الإسلام الأوروبي أو الفرنسي، محتجا بأممية الإسلام وعالميته، وأن هذه الدعوات ضد عالمية الإسلام... وأفكار أخرى من هذا القبيل طرحها الشيخ المثير للجدل. القرضاوي تحدث عن أن عالمية الإسلام لا تعني أنه لا يوجد اختلاف في التفاصيل، ولكن الأصول الإسلامية الإجمالية واحدة، هكذا قال.

وأنا هنا أقول إن مشكلة مسلمي أوروبا هي في التفاصيل، فإذا كان الشيخ القرضاوي نفسه يرى أن مسألة «النقاب» وهو تغطية كامل وجه المرأة، هي مسألة فرعية، وهو لا يرى النقاب أصلا، أو كما قال في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامع عمر بن الخطاب في الدوحة في (٣ نوفمبر ٢٠٠٦): «أنا لست من أنصار النقاب.. لكني من أنصار الحرية».

إذا كان هذا رأي الشيخ في النقاب، وهو بهذا القدر عنده من الهامشية، فإن الأمر ليس كذلك في مكان آخر، فوفق استطلاع لمؤسسة «غالوب» صدر أخيرا حول وضع المسلمين في بريطانيا، ونشر في «الشرق الأوسط» فإن مسألة ارتداء بعض المسلمات للنقاب فرقت بين البريطانيين، من مسلمين وغير مسلمين. فبينما رأى ٨٧ في المائة من المسلمين أن ارتداء النقاب لا يعيق الاندماج في المجتمع، اعتبر أكثر من نصف البريطانيين أن النقاب عائق أمام الانخراط في المجتمع.

فها نحن، أمام تفصيل صغير، كما يراه القرضاوي، ولكنه مسألة مهمة جدا في دلالاتها الاجتماعية وتأثيرها على فرص التلاقي والاندماج لدى مسلمي بريطانيا.

الشيطان في التفاصيل كما يقال، والتنظير عن «وحدة الأصول الإسلامية» و«وحدة المصادر والتصورات» كل هذا كلام غير محدد، وعند التطبيق على ارض الواقع تبرز مشكلات أخرى.

ولا يجوز أن نستهين ببعض المسائل بحجة أنها فرعية وصغيرة، مثل مسألة النقاب، فانطماس وغياب وجه امرأة بالكامل في مجتمع مثل المجتمع الفرنسي او البريطاني، ليس مسألة تفصيلية بالنسبة لتأثيرها على فكرة الاندماج وإذابة الهواجس والقلق، فالزي بحد ذاته رسالة، وأي رسالة.

هذا مجرد مثال، تفصيلي، نجاري فيه لغة الشيخ القرضاوي، وإلا فإنه هو نفسه يعرف تأثيرات الزمان والمكان والسياسة والاقتصاد على أي قراءة للاسلام تنتجها مثل هذه الظروف.

هو سخر من فكرة «مصرنة الإسلام» نسبة لمصر، أو «مغربة» الإسلام نسبة للمغرب، وعليه فهو سخر طبعا من فكرة الإسلام الفرنسي، وما شابه هذا. وهي سخرية في غير محلها طبعا، فكما أن هناك فروقا واختلافات بين قراءة الإسلام لدى المسلمين أنفسهم، وتكونت مذاهب وطوائف إسلامية في الماضي بسبب ظروف وثقافة ومصالح كل طرف، ففي الحاضر الظروف أكثر، والمصالح أوضح تضاربا من الماضي، فما المانع من «إسلام على المذهب الأوروبي» أو قل الطائفة الأوروبية، مثلا؟!

وللعلم، فإن الشيخ القرضاوي هو «رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء»، ولا أدري لماذا خصص لمسلمي أوروبا خطابا إفتائيا وفقهيا خاصا بهم، ألا يمكن أن يكون ذلك مدعاة لحصول الفكرة نفسها التي سخر منها الشيخ ؟! فيصبح لدينا إفتاء أوروبي وإفتاء إفريقي، وآسيوي... وهكذا.

هل سيقال إن ذلك جاء بسبب مراعاة الظروف الخاصة هناك للمسلمين، فليس من المعقول أن نطبق عليهم ذات الفتاوى التي نطبقها على مسلمي مدينة الرياض أو طنطا ؟!

لكن، ألا يقال، ومن نفس هذا المنطلق، إن خطاب المسلمين الحضاري، وفكرة وجودهم هناك، وتحولهم بالفعل إلى مواطنين كاملي المواطنة في بلدان أوروبا، تتطلب «تجديدا» فقهيا وعقلانيا شاملا، يجيب على الأسئلة المركزية، التي تختلف حتما مع مرتكزات الخطاب الإسلامي السائد لدينا في العالم الإسلامي.

بمعنى: أن تطرح بشكل جذري فكرة الدولة الإسلامية، وتتحول الفكرة، لدى مسلمي أوروبا، إلى إيمان نهائي بمدنية الدولة، وأن لا يصبح هذا التحول للدولة المدنية من قبيل العمل «المؤقت» حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا، بل يصبح اجتهادا أصيلا وفكرة نهائية، بسبب الفلسفة السياسية التي قامت عليها الدول والمجتمعات الأوروبية الغربية. وعليه يصبح هذا الذهاب لفكرة الدولة المدنية العلمانية معنى من معاني الإسلام الأوروبي الذي نتحدث عنه هنا.

قد تكون هذه الخلاصة جريئة وضخمة، هذا صحيح، ولكن واقع المسلمين هنا أيضا معقد وضخم وخطير ومثير، فطبيعي انه في مثل هذه الظروف الاستثنائية تولد الأفكار الاستثنائية، تماما كما أن الماس النفيس يخلق في أعماق الصخور والضغط الاستثنائي !

بكل حال، فإن عالمية الإسلام التي يتخوف عليها الشيخ القرضاوي، لا بأس عليها، وهي تتجلى أكثر في كون الإسلام، بسبب شموله وإمكانيات الاستجابة الكامنة فيه، لديه القدرة على أن يكون في أعماق نجد والصعيد وجبال الأطلس، وفي نفس الوقت يكون في شوارع باريس وحدائق لندن وجامعاتها، حاضرا، جذابا، وفعالا، هذه هي العالمية الحقيقية، وليست توهم أن قراءة معينة له هي العالمية. ومن يدري؟! ربما يفيد الأبناء المهاجرون أهلهم، ويقدمون لهم نموذج خلاص حقيقي، بعد أن تعب الأهل وأتعبوا الابناء معهم!

في النهاية، لسنا معنيين بساركوزي ولا منافسته رويال، ومن المؤكد أن كلا من المرشحين يتعاملان مع الموضوع الإسلامي في فرنسا من زاوية المصالح السياسية، ولكن نتحدث عما هو أهم من ذلك، وهو: فتح الأفق المسدود من اجل استخراج إمكانات التطور والنماء والتفاعل داخل الإسلام نفسه، حتى يصبح الإسلام والمسلمون قوة تغيير ايجابي، لا مصدرا للخوف والجدل، أعرف أن هناك نماذج كثيرة تبعث على الأمل والبهجة لـ«مواطنين» مسلمين في الغرب، شكلوا صورا بهية على: أي إسلام نريد. ولكن جنبونا السياسة، واخرجوا مصائر الناس من حلبات التصارع بين اليمين واليسار، ومن بين الحاكم وخطيب الجمعة، حتى تبقى فسحة تنفس للناس العاديين.

كاتب سعودي

الردّة إلى البداوة .. لماذا؟

محمود عبد الغني صباغ
mahmoud_sabbagh@hotmail.

لقد دعا الإسلام منذ لحظته الأولى العرب إلى الخروج من عزلة المجتمع الجاهلي الذي كان يكتنفهم، وتمزيق ظلماته ومحدداته القبلية الضيّقة، والمضي نحو آفاق العالمية الرحبة. لقد كان تبني الإسلام لمنظومة القيم المدنية؛ من استقرار وتعارف واستحكام لعوائد التحضر وأسبابه – كما في تعبير ابن خلدون، إنما، لشرطيتها الموضوعية – كقيم– للتعمير والبناء المادي والروحي، والعمران والتلاقح الإنساني.

وأغلب الإشارات التي تضمنتها مصنفات الأصول لمقاومة الإسلام لفكرة "التعرب" بعد الهجرة، أي ذم العودة إلى الحالة الأعرابية، إنما جاءت بغرض التأكيد على مركزية المدينة في الحضارة الإسلامية؛ حيث المدنية المستقرة والعمران المبدع، سبيل المكاسب الحضارية والاستقرار السياسي، اللذين هما من شروط تدعيم الإسلام ونشر رسالته.

ولا يحتاج القارئ للتراث لبذل جهد كبير ليدرك أن رفض الإسلام لم يكن موجها ضد البدوي أو الأعرابي كتمييز فئوي، وإنما للبداوة كسلوك وقيم. "فمعيار النهي هنا معيار معيشي حضاري وليس معيارا موجها ضد الأعراب من حيث هم أعراب كجنس أو عرق" – كما يؤكد الدكتور محمد جابر الأنصاري في دراسته (التأزم السياسي عند العرب حتى إن ما جاء في الأثر من نصوص، كإشارة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، إلى أن "من بدا جَفا" – أي أن من سكن البادية فقد جفا، فإنما قد جفا، لابتعاده عن مصادر الدين الإسلامي، وبالتالي، لابتعاده عن مصادر قيمه وسلوكياته الحضارية.

واليوم، فإن البداوة بصفتها موروثا شفهيا أو حسّيا، وذاكرة ومخيالا شعبيا، وقوالب أنثوغرافية تعبيرية فلكلورية تخضع للإشكال الثقافي والمعرفي، لا بأس بها، بل إنها هوية وطنية من ضمن عدة هويات فرعية يحفل بها وطننا الكبير، ونفتخر بها. أيضا القبيلة بصفتها تنظيما اجتماعيا، لا بأس بها، متى ما خضعت لترتيب سلم المرجعيات الوطني، وحررت آلياتها الحاكمة من الطابع الأبوي (العصبي). فالبداوة كموروث ثقافي، أو القبيلة كتنظيم اجتماعي، يغدو كل منهما مظهرا من مظاهر الاختلاف، الذي متى ما تم ضبطه بآليات معرفية، يؤسس، بالضرورة، لقيم الحرية والاختيار، ويثري من مظاهر التعدد والتنوع.

أما الحاصل مؤخرا من صعود مزاج اجتماعي عام، يستدعي قيم البداوة وسلوكياتها الاجتماعية، ويقوم على نزع مبدأي تاريخيتها ونسبيتها، في محاولة لتخليد اللحظة البدوية السلفية قيما وسلوكاً، وتعميمها على حساب شروط الحضارة. أو في صعود لسلطة العقل التجزيئي، الذي يرفع من مستوى الولاء القبلي على حساب المواطنة والولاء للدولة، ويخل بشروط التنظيم الاجتماعي وأشكال التعاقد والتفاعل في الدولة الحديثة، فإن كلا التوجهين تقهقر وردّة إلى الخلف – وأي استسهال معهما دون معالجتهما، هو جناية نجني بها على حاضرنا ومستقبلنا.

ونحن حين نتناول مفهومي البداوة أو القبلية بالتحليل والنقد، فإننا، صراحة نشير إلى أثرهما، الذي عمّ أفرادا من جميع الشرائح الاجتماعية دون تفرقة، أكانوا ممن يسمى اليوم بالبدو، أو كانوا من سكان الأجزاء الحضرية أو المتحضرة. فالبروز العام لأعراض العقل التجزيئي، إنما يحضر ويشيع، دون تفريق. فالتكتل العصبي، قد يكون قبليا، أو عشائريا، أو عائليا، وتقديم الولاء الجزئي على حساب الكلي، إضافة إلى الحالة القبلية، قد يكون في ولاءات فئوية أو أيديولوجية أو طائفية أو مناطقية.

هذا العقل التجزيئي، أو العقل المنطبع بعلاقات الانتظام الانقسامي، الذي لم يكن يعي في ماضيه سوى مشجرات النسب، وتراتبية القبيلة، كمركزية لإنسانيته، ولم يكن يعرف غير مضارب قبيلته وديارها، موطنا يتعصب له ولأفراده ظالما أو مظلوما، أو كما جاء في شعر قريط بن أنيف (لا يسألون أخاهم حين يندبهم × في النائبات على ما قال برهانا). إنما يفصح عن نفسه اليوم في أنماط الالتحام المتمايزة عنوة، وفي نوازع صراعية غير مقننة، تبقى كامنة تارة، وتفصح عن نفسها تارة أخرى في سجالات الفخار القبلي (أو الفئوي) وممارسات العصبية الرعناء، وادعاءات النقاء والتطهرية المستشنعة.

غير أن السؤال الذي يبرز هنا بصورة من الإلحاح والحاجة للفهم، إنما يسأل عن أسباب هذا الصعود الحاد للقيم التجزيئية وللسلوك العصبي، في شكل بات يكتسح عددا من مظاهر حياتنا؟ وإزاء هذا السؤال نستطيع أن نقول، إن ما يشدّ المجتمع العربي المعاصر إلى الذهنية الأعرابية ومنظومتها القيمية، هو أفول الحضارة الإسلامية، تاريخيا، وتراجع المنجزات الحضارية للدولة الحديثة واتجاه المسيرة نحو الوراء، آنيا، حيث "انقطاع الحضارة العربية الإسلامية قد قطع عقل المجتمع العربي المعاصر أيضا" – بحسب تعبير عبد السلام نورالدين.

وبالتوازي، فإن غياب منجزات الدولة الحديثة، عن المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة، سواء في الإخفاق البيّن في تقنين وأنسنة أشكال ووسائل الصراع الطبقي والاجتماعي، وفي غياب ظاهرة المجتمع المدني (بالدلالتين الفلسفية والإجرائية)، إنما أدى إلى إحكام سيرورة الردّة البدوية، وانغماس الأفراد في ذاتها، في توجه، هو في الواقع، تعبير عن الإحساس العميق، الذي يصل إلى حد الإحباط والنكسة، بتدهور الحاضر، وانحطاطه، والقنوط من وجود أمل في مستقبل أفضل، الأمر الذي يدفع إلى الهروب إلى لحظة ماضية في الزمان، قد يعتقد بيقظتها الروحية أو قد يرجى منها إشعال جذوة الكرامة الإنسانية، مما يجعل النفس المحبطة، راغبة في اللجوء إليها، والاعتصام فيها، والتلويح بها.

والباحث محمد عابد الجابري، الذي خلص في مشروعه المعمّق في نقد العقل العربي، إلى أن القبيلة والغنيمة والعقيدة محددات ثلاثة حكمت العقل السياسي العربي في الماضي ومازالت تحكمه بصورة أو بأخرى في الحاضر" (الجابري: العقل السياسي العربي)، كان قد اعتبر أن ظهور مفعول تلك المحددات التقليدية بالمجتمعات العربية، في شكل طفرات متلاحقة، إنما يعود لسطحية الإصلاحات التحديثية التي طبقت، ولغياب المفهوم الواسع للمجتمع المدني، والإخفاق في تنمية التنظيمات الأهلية التي تملأ الفراغ السياسي والاجتماعي، فكانت النتيجة الموضوعية من عودة المكبوت إلى السطح.

والمكبوت، الذي لم يطله الإصلاح الجوهري، إنما يصفه عبد السلام نور الدين، في تلك الصورة الأدبية الرفيعة، حين اعتبر أن الفئات الاجتماعية العربية عموما، "والتي تشب عادة من تربة العصبية الطائفية، حتى إذا ترعرعت تلك الفئات وأورقت واعشوشبت حواشيها تدلت فروعها وحجبت عن الرائي أصولها الوحشية وبان منها الغصن التجاري والزراعي المزجج أحيانا بطرف وحشايا الصناعة أو ما يعرف بالسمات الحضارية. ويتكشف ذلك الجذر العصبي في زي الأعاريب كلما نشب قتال ضار بين العصبيات المتحالفة أو أرادت العيون في حالة اغتراب عن الأصول (السيقان المتسلقة من ذات التربة) أن تعلو على الحاجب. آنئذ يتخلخل ذلك البناء الهش وتتساقط أقنعة الفئات الحضرية غير المستحسنة فإذا هي قبائل وعصبيات وطوائف تسعى". (نور الدين